

المفتاح على تحرير عقائد التوحيد

الجامع

ابو البحر مفتاح بن مأمون بن عبد الله المرتضى الشنجوري
غفر الله لهم ولمشايخهم واحبائهم آمين

المعهد الاسلامي السلفي
شنجور - اندونيسيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى شهدت على وجوب وجوده سائر مخلوقاته، وتقدست عن النقص ذاته وجميع صفاته، والصلاة والسلام على من نطقت المعجزات بصدق دعوته، سيدنا محمد وعلى آله واصحابه نصرة الدين وحماة (وبعد) فيقول كثير المساوى مفتاح بن مأمون بن عبد الله الشنجوري غفر الله لهم ولوالديهم ومشايخهم وأحبائهم آمين هذه رسالة في تحرير عقائد التوحيد¹

الحكم العقلي

والحكم العقلي هو ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار ولا خطاب²

وينحصر في ثلاثة اقسام وهى الوجوب والاستحالة والجواز فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه إما ابتداء او بعد سبق النظر كالتحيز للجرم والبقاء لله تعالى والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده إما ابتداء او بعد سبق النظر كعزو الجرم عن الحركة والسكون معا بحيث لا يوجد فيه واحد منهما وكون الذات العلية جرما تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه إما ابتداء او بعد سبق النظر كاتصاف الجرم بخصوص الحركة مثلا وتعذيب المطيع الذى لم يعص الله قط طرفة عين واثابة العاصي

(تنبيهان : الاول) الحركة والسكون للجرم يصح أن يمثل بهما لأقسام الحكم العقلي الثلاثة فالواجب العقلي ثبوت احدهما لا بعينه للجرم والمستحيل نفيهما معا عن الجرم والجائز ثبوت أحدهما بالخصوص للجرم (الثانى) معرفة هذه الاقسام الثلاثة مما هو ضرورى على كل عاقل يريد أن يفوز

1- (قوله عقائد التوحيد) فأهم ما يشتغل به العاقل اللبيب في هذا الزمان الصعب أن يسعى فيما ينقذ به مهجته من الخلود في النار وليس ذلك الا باتقان عقائد التوحيد على الوجه الذى قرره أئمة أهل السنة اهـ أم البراهين والتوحيد هو أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتا وصفات وأفعالا فهو فعل للعبد يتعلق به التكليف وليس التوحيد صفة لله تعالى بخلاف الوحدانية اهـ الصفاقسى

2- (قوله على تكرار ولا خطاب) احتراز عن العادى والشرعى فالعادى هو اثبات الربط بين امر وامر وجودا او عدما بواسطة تكرار القران بينهما على الحس اهـ شرح أم البراهين ودخل تحت هذا الكلام أقسام الربط الأربعة وهى ربط وجود بوجود وربط وجود بالشعب بوجود الأكل وربط عدم بعدم وربط عدم الشعب بعدم الأكل وربط وجود بوجود عدم الجوع بوجود الأكل وأقل ما يحصل به التكرار وقوع الشيء مرتين فاذا لم يقع الا مرة واحدة لم يكن ذلك الشيء عاديا فلو حكم حاكم بأن هذه النار محرقة لمشاهدة ذلك مرة واحدة ولم يتكرر عليه ذلك كان اثبات الاحراق للنار ليس حكما عاديا بل هو داخل في الحكم العقلي لان هذا من جائزات الأحكام اهـ دق والشرعى هو خطاب الله تعالى المتعلق تعلقا معنويا قبل وجود المكلف وكذا بعده قبل البعثة وتنجيذا بعد وجوده بعد البعثة بافعال المكلفين بالطلب او الاباحة أو الوضع لهما اهـ

بمعرفة الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام بل قد قال امام الحرمين وجماعة أن معرفة هذه الاقسام الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرف معانيها فليس بعقل

أول الواجبات على كل مكلف

اعلم أن أول الواجبات على كل مكلف³ شرعا⁴ أن يعرف⁵

- 3- (قوله على كل مكلف) وانما عبر بلفظ كل الدالة على الاستغراق للاشارة الى ان المطلوب المعرفة ولو بالدليل الجملي لا التفصيلي لانه يستحيل عادة ان يقدر عليه كل احد اهـ الشرقاوى والمكلف البالغ العاقل اهـ السنوسى من مات قبل البلوغ فهو ناج ولو كان من أولاد الكفار ولا يعاقب على كفره ولا غيره اهـ صاوى وطلب العبادة من الصبي المميز كالصلاة والصوم ليس لتكليفه بها بل لترغيبه فيها ليعتادها فلا يتركها إن شاء الله تعالى اهـ الباجورى ودخل في كل مكلف الانس والجن وكذا الملائكة ان قلنا انهم مكلفون بالايمان وقيل انهم غير مكلفين به لانه ضرورى لهم فتكليفهم به من باب طلب تحصيل الحاصل وهو عبث اهـ دق واعلم ان الجن مكلفون من اصل الخلقة واما الملائكة فليسوا مكلفين على التحقيق لانهم مجبولون على الطاعة وقيل انهم مكلفون من اصل الخلقة كالجن اهـ الباجورى
- 4- (قوله شرعا) اي بالشرع بناء على ان جميع الاحكام ثبتت بالشرع خلافا للماتريدية القائلين بان وجوب معرفة الله تعالى بالعقل لوضوحها بخلاف سائر الاحكام والمعتزلة القائلين بان جميع الاحكام ثبتت بالعقل والشرع انما جاء مقويا له فتحصل ان المذاهب الثلاثة الاول مذهب الاشاعرة وهو ان الاحكام كلها ثبتت بالشرع والثاني مذهب الماتريدية وهو التفصيل بين وجوب المعرفة وبين سائر الاحكام والثالث مذهب المعتزلة وهو ان الاحكام كلها ثبتت بالعقل اهـ الباجورى ويترتب على الخلاف ان من ميز وكان عاقلا ومضى عليه زمن يسع النظر في المخلوقات والاستدلال بها على ان لها خالقا ولم ينظر ومات يموت كافرا ويخلد في النار على قول الماتريدية والمعتزلة سواء كان من اهل الفترة او من هذه الامة وقالت الاشاعرة من مات قبل البلوغ او لم تبلغه الدعوة او كان من اهل الفترة يموت ناجيا ويدخل الجنة وان عبد الاصنام اهـ الشرقاوى
- 5- (قوله ان يعرف) ان حرف مصدرى فما بعدها في تأويل مصدر أي معرفة اهـ الباجورى والمراد معرفة صفاته وسائر أحكام الألوهية لا معرفة ذاته وكنه حقيقته، إذ لا يعرف ذاته وكنه حقيقته إلا هو، وفي الحديث: "تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق فإنه لا تحيط به الفكرة" وبالجمله لا يعرف الله إلا الله، اهـ شرح الجوهره وانما قال ان يعرف ولم يقل ان يجزم اشارة الى ان المطلوب في عقائد الايمان المعرفة اهـ ام البراهين علم ان ما عدا المعرفة من التقليد في العقائد وأخرى الظن والشك والوهم لا يكفي في الخروج عن عهدة الطلب ويكون الشخص بذلك أثما اهـ دق والمعرفة هو ادراك جازم بحيث ليس معه تردد موافق لما في الواقع ناشئ عن دليل اهـ نووى الجاوى فالجزم احتراز من الشك والظن والوهم فانها كلها لا تكفى فيما طلب من المكلف ان يعتقد في حق الله تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام والموافق للحق احتراز من الجزم الذى لا يوافق الحق فانه لا يسمى معرفة بل هو جهل -ويسمى اعتقادا فاسدا ايضا- كجزم النصارى بالتثليث والمجوسى بالهين اثنين وعن دليل احتراز من الجزم الموافق للحق لا عن دليل فانه يسمى تقليدا -ويسمى اعتقادا صحيحا ايضا- ولا يسمى معرفة واحتراز بقوله ان يعرف عن جميع ما تقدم اهـ السنوسى والمتصف بشيء من الاربعة الاول في شىء من العقائد الآتية كافر اتفاقا اهـ تحفة المريد والدليل المطلوب من كل مكلف هو الدليل الجملي اهـ الهدى وهو المعجوز عن تفسير الدليل بذكر مقدمتين صغرى وكبرى على الوجه المطلوب وعن دفع شبهه واما معرفة التفصيلي وهو المقدور على تركيب الدليل وفك شبهه فهي واجبة على سبيل فرض الكفاية فيجب في كل مسافة قصر عالم به اهـ فتح المجيد واعلم ان النظر الذي يخرج به المكلف عن التقليد إلى المعرفة هو النظر على طريق العامة وهو النظر الإجمالي كما

ما يجب⁶ في حق مولانا وما يستحيل وما يجوز اجمالا وتفصيلا وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام لانه بمعرفة ذلك يكون مؤمنا محققا لا يمانه والى ما ذكرناه اشار صاحب الزبد بقوله

اول واجب على الانسان - معرفة الاله باستقان

(تنبيهات : الاول) اختلف فيمن قلد في عقائد التوحيد⁷ هل يكفيه تقليده اذا كان جازما به لا تردد معه فقيل انه لا يكون مؤمنا اصلا وقيل انه يكون مؤمنا الا انه يعصى بترك النظر مطلقا وقيل ان كان فيه اهلية للنظر وقيل انه يكون مؤمنا غير عاص مطلقا والراجع هو الثالث

(الثاني) الايمان هو حديث النفس التابع للمعرفة⁸

(الثالث) قال ابن العربي اقسام الايمان خمسة أولها: إيمان تقليد وهو من أخذ العقائد عن شيخ وجزم بها⁹ من غير معرفة دليلها.

ثانيها: إيمان علم وهو معرفة العقائد بأدلتها وهذا من علم اليقين وكلا القسمين صاحبهما محجوب عن ذات الله تعالى. ثالثها: إيمان عيان وهو معرفة الله بمراقبة القلب فلا يغيب ربه عن خاطره طرفه عين بل هيئته دائما في قلبه كأنه يراه وهو مقام المراقبة ويسمى عين اليقين. رابعها: إيمان حق وهو رؤية الله تعالى بقلبه وهو معنى قولهم العارف يرى ربه في كل شيء وهو مقام المشاهدة ويسمى حق اليقين وصاحبه محجوب عن الحوادث. وخامسها: إيمان حقيقة وهو الفناء بالله والسكر بحبه فلا يشهد إلا إياه كمن غرق في بحر ولم ير له ساحلا، والواجب على الشخص أحد القسمين الأولين، وأما الثلاثة الأخر فعلوم ربانية يخص بها من يشاء من عباده

أجاب به الأعرابي الذي سأله الأصمعي بقوله بم عرفت ربك فقال البعرة تدل على البعير وآثار الأقدام تدل على المسير فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحور ذات أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير ولا يشترط النظر على طريق المتكلمين وهو النظر التفصيلي بتحرير الأدلة وترتيبها ودفع الشبه الواردة عليها اه تهذيب السنوسية

6- (قوله ما يجب) ما من صيغ العموم أي جميع ما يجب لله تعالى اه الشرقاوي والمراد المعرفة بحسب الطاقة البشرية فما قام عليه الدليل وجب علينا معرفته تفصيلا وما لم يقم عليه دليل وجبت معرفته اجمالا والمراد بالوجوب هنا الوجوب العقلي وبين قوله يجب مع قوله اولا يجب الجناس التام اه دق دون عصيان او يعصى بتركه النظر اه الهددي

7- (قوله اختلف فيمن قلد) والخلاف في إيمان المقلد إنما هو بالنظر لأحكام الآخرة، وفيما عند الله، وأما بالنظر إلى أحكام الدنيا فيكفي فيها الإقرار فقط، فمن أقر جرت عليه الأحكام الإسلامية ولم يحكم عليه بالكفر إلا إن اقترن بشيء يقتضي الكفر كالسجود لصنم أو ما يدل على اعتقاده فكرة مكفرة، أو إنكار معلوم من الدين بالضرورة. اه شرح الجوهرة واما الفروع فيكفي فيها التقليد بل يجب على من ليس اهلا للاجتهاد تقليد المجتهد فيها والفرق بين العقائد والفروع ان العقائد مطابقة لما في نفس الامر بخلاف الفروع فانه لا يشترط فيها المطابقة لما في نفس الامر لان الذي افاده المجتهد المقلد بالفتح انما هو حكم ظني يحتمل ان يكون مطابقا لما في نفس الامر ويحتمل ان يكون غير مطابق فأولى من قلده فيه اه دق (قوله يعصى بترك النظر) المراد ترك النظر في الدليل الجملي واما الدليل التفصيلي ففرض كفاية اه عبد الفتاح

8- (قوله حديث النفس) أي قول النفس أنت وصدقت بعد المعرفة التي هي الجزم المطابق للحق عن دليل فلو كان حديث النفس تابعا للتقليد لكان مقتضاه انه ليس بمؤمن ولكن صاحب الجوهرة ان هذا تعريف للايمان الكامل فالتابع للتقليد ايمان الا انه غير كامل اه صاوي

9- (قوله وجزم بها) واما من عنده شك وتردد فهو كافر اجماعا كمن يقول المسلمون لهم دين والنصارى لهم دين واليهودى لهم دين اه صاوي

(الرابع) أقسام الايمان ثلاثة قسم يزيد وينقص¹⁰ وهو ايمان الامة وقسم لا يزيد ولا ينقص وهو ايمان الملائكة وقسم يزيد ولا ينقص وهو ايمان الانبياء وزاد بعضهم رابعاً وهو الذى ينقص ولا يزيد وهو ايمان الفساق

ما يجب فى حقه تعالى وما يستحيل

ما يجب فى حقه تعالى قسمان قسم قام عليه دليل اجمالاً وهو سائر الكمالات وقسم قام عليه دليل تفصيلاً وهى عشرون وكذا ما يستحيل فى حقه تعالى قسمان قسم قام عليه دليل اجمالاً وهو سائر النقائص وقسم قام عليه دليل تفصيلاً وهى عشرون فما قام عليه دليل اجمالاً تجب معرفته اجمالاً وما قام عليه دليل تفصيلاً تجب معرفته تفصيلاً

الوجود

يجب فى حقه تعالى¹¹ الوجود¹² ومعناه التحقق والثبوت فى خارج الاعيان ووجوده تعالى لذاته بمعنى انه لا يفتقر الى من يوجد به ذاته اقتضت وجوده وهو الوجود الذاتى بخلاف وجود الحوادث فانه بتأثير مؤثر وفعل فاعل وهو الوجود العرضى ولكون وجوده تعالى ذاتياً لم يقلل سبحانه العدم لا فى الازل ولا فيما لا يزال وهو صفة نفسية وهى ما لا تعقل الذات بدونها¹³ وأن شئت قلت ما دل على معنى ليس زائداً على الذات ويستحيل فى حقه تعالى ضده وهو العدم واما برهان¹⁴ وجود الله تعالى فحدوث العالم¹⁵ اى تغيره من عدم الى وجود ومن

10- (قوله يزيد وينقص) أى يزيد بزيادة الطاعات ولو للمقلد وينقص بالمعاصى ولو للعالم بالادلة

11- (قوله فى حقه تعالى) والحق يطلق على امور منها القول والفعل ومنها الحقيقة أى الذات وهو المناسب هنا أى ما يجب لحقيقته تعالى أى لذاته ففى بمعنى اللام واطلاق الحقيقة عليه تعالى جائز قال فى جمع الجوامع حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق اهـ

12- (قوله الوجود) وانما قدم لانه كالاصل لغيره اهـ الباجورى وجود الله ليس كوجود الحوادث ، لأن وجود الله ذاتى له أى ليس بتأثير مؤثر وفعل فاعل ، ووجود الحوادث بتأثير الله وفعله لأنه تعالى كان وحده ولا شىء غيره كما ورد فى الحديث الشريف كما رواه البخارى ومسلم وغيرهما، ثم أوجد جل جلاله الحوادث، فوجودها غير ذاتى لها بل هو طارئ عليها وعارض لها، اهـ المارغينى

13- (قوله ما لا تعقل الذات الخ) أى ما لا تعقل الذات موجودة فى الخارج بدونها أى لكونها جزءاً لا لكونها لازماً ذهنيًا كالتحيز للجرم لا كالزوجية للاربعة وسميت نفسية لأن الوصف بها دل على نفس الذات دون معنى زائد عليها

14- (قوله واما برهان الخ) اتبع بذكر الدليل لاجل الارتقاء عن التقليد المختلف فى ايمان صاحبه الى المعرفة المتفق على ايمان صاحبها اهـ دق واعلم ان العقائد انقسمت الى اربعة أقسام قسم لا تبرأ ذمة المكلف فيه الا بالدليل العقلي وهى ثلاثة عشر الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحدوث والقيام بالنفس والقدرة والارادة والعلم والحياة وكونه قادراً ومريداً وعالماً وحياً فلا يصح الاستدلال عليها الا بالدليل العقلي اذ لو استدلل عليها بالدليل السمعي للزم الدور وبيانه أن

وجود الى عدم وكيفية ترتيبه ان يقال العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث واجب الوجود ينتج العالم لابد له من محدث واجب الوجود وهو الله تعالى ودليل الصغرى ان العالم اجرام واعراض¹⁶ والاعراض حادثة بالمشاهدة والعيان والاجرام ملازمة للاعراض الحادثة من حركة وسكون واجتماع وافتراق وكل ما لازم الحادث حادث فالعالم باجرامه واعراضه حادث ودليل الكبرى انه لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الأمرين¹⁷ المتساويين في العقل مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا مرجح وهذا محال لأنه جمع بين النقيضين¹⁸

القدم

ومعناه انه لا اول لوجوده بمعنى انه لا يسبقه العدم وهذا معنى القدم في حقه تعالى وهو القدم الذاتي واما القدم في حق الحادث فهو القدم الزماني وهو عبارة عن طول مدة وجوده وان كان حادثا مسبقا بالعدم كقوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم واقل زمان يوصف فيه الحادث بالقدم حول والقدم بهذا المعنى على الله تعالى محال لان وجوده جل وعز لا يتقيد بزمان ولا مكان لحديث كل منهما فلا يتقيد بواحد منهما الا ما هو حادث وكذلك القدم الاضافي كقدم الأب بالنسبة لابن فتحصل من هذا ان القدم ثلاثة اقسام ذاتي وزماني واضافي

السمع متوقف على المعجزة وهي متوقفة على هذه الصفات فيكون السمع متوقفا عليها ولو ثبتت هذه الصفات بالسمع لتوقفت عليه فصار كل منهما متوقفا على الآخر وهذا دور وقسم اختلف فيه وهو الوجدانية فقل لا تبرأ ذمة المكلف الا بالدليل العقلي وقيل يصح الاستدلال عليها بالسمع كالعقل وقسم تبرأ ذمة المكلف بالدليل النقلی وهي ستة السمع والبصر والكلام وكونه سمعيا وبصريا ومتكلميا فهذه يصح الاستدلال عليها بالأمرين العقل والسمع والاقوى منهما الدليل السمعي وقسم لا تبرأ ذمة المكلف فيه الا بالدليل النقلی وهي الصفات الواجبة للرسول غير الصدق والامور المغيبات عنا مثل احوال القيامة أه ذريعة واعلم ان الدليل عند المتكلمين تبعا للمناطق مركب وعند الاصوليين مفرد فالدليل على وجوده تعالى عند المتكلمين قولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وعند الاصوليين نفس العالم من حيث حدوثه أه الشراقي

15- (قوله فحدث العالم والمراد بالعالم كل ما سوى الله تعالى وسمي عالما لأنه علامة دالة على وجود الصانع قال تعالى قل انظروا ماذا في السموات والأرض وقال تعالى أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وقال تعالى وفي أنفسكم أفلا تبصرون وقال تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا

16- (قوله اجرام واعراض) بين الاعراض والأجرام تلازم عقلي بحيث يستحيل وجود أحدهما دون الآخر أه الصفاقسي

17- (قوله لزم ان يكون احد الامرين الخ) مثلا كفتا الميزان إذا نظرت إليهما متساويتين ثم أعدت النظر إليهما فرأيت إحداهما راجحة على الأخرى فمن المعلوم أن العقل يحكم بالبداهة أنه لا بد من سبب اقتضى ذلك لاستحالة ترجيح احد الامرين المتساويين على الآخر بلا سبب مرجح فكذا العالم فانه قبل وجوده كان وجوده مساويا لعدمه فلما وجد علمنا ان وجوده ترجح على عدمه وقد كان هذا الوجود مساويا للعدم فلا يصح ان يترجح هذا الوجود على العدم بنفسه لاستحالة ترجيح احد الامرين المتساويين على الآخر بلا سبب مرجح فتعين ان كل حادث لا بد له من محدث ومحدثه لا بد ان يكون واجب الوجود

18- (قوله جمع بين النقيضين) وهما المساواة والرجحان أه الصفاقسي

(تنبيه) لتحقيق ان القديم والازلي مترادفان بمعنى واحد وهو الذي لا اول له عدميا او وجوديا قائما بنفسه اولا قاله الشرقاوى ويستحيل في حقه تعالى ضده وهو الحدوث وقد دل الدليل على وجوب القدم في حقه تعالى الكتاب والسنة وبرهان العقل أما الكتاب فقوله تعالى "هو الاول" الحديد 3 أما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم "اللهم أنت الاول فليس قبلك شيء" رواه البخارى في الأدب المفرد

وأما برهان العقل فلانه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث وهو محال ودليل الملازمة ان كل حادث لابد له من محدث لما تقدم من أنه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين في العقل مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا مرجح وهذا محال لأنه جمع بين النقيضين ودليل الاستحالة انه لو احتاج الى محدث لاحتاج محدثه الى محدث أيضا فلزم الدور او التسلسل وهما محالان أي لا يمكن وجودهما فيكون حدوثه تعالى محالا لانه يؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال الحدوث على مولانا سبحانه وتعالى وجب له القدم وهو المطلوب

البقاء

ويجب في حقه تعالى البقاء ومعناه انه لا آخر لوجوده بمعنى انه لا يلحقه العدم وبقاؤه تعالى واجب عقلا بخلاف بقاء الحوادث كالجنة والنار فانه ليس بواجب عقلا بل هو ممكن فما عداه تعالى يجوز عليه العدم وان ثبت له البقاء (تنبيه) الموجودات ثلاثة موجود لا اول له ولا آخر وهو الله تعالى وموجود له اول وله آخر وهو عالم الدنيا وموجود له اول ولا آخر له وهو عالم الآخرة قاله الغرقاوى

ويستحيل في حقه تعالى ضده وهو الفناء وهو طرو العدم فيجب على كل مكلف أن يعتقد أنه تعالى باق لا فان وقد دل الدليل على وجوب البقاء في حقه تعالى الكتاب والسنة وبرهان العقل أما الكتاب فقوله تعالى "ويبقى وجه ربك" الرحمن 27 أما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم "اللهم أنت الآخر فليس بعدك شيء" رواه البخارى في الأدب المفرد

وأما برهان العقل فلانه لو كان فانيا اي جاز ان يلحقه العدم لكان حادثا وهو محال ودليل الملازمة ان الشيء الذي يجوز ان يلحقه العدم يكون وجوده جائزا وكل من وجوده جائز فهو حادث ودليل الاستحالة انه قد قام الدليل على وجوب القدم له تعالى فيكون فناؤه تعالى محالا لانه يؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال الفناء على مولانا سبحانه وتعالى وجب له البقاء وهو المطلوب

مخالفته تعالى للحوادث

ويجب في حقه تعالى مخالفته للحوادث¹⁹ ومعناها انه تعالى ليس مماثلا للحوادث لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله أي ان ذاته تعالى ليست جرما كذات المخلوقات وصفاته تعالى ليست مخصوصة كصفات المخلوقات وافعاله تعالى ليست مكتسبة كافعال المخلوقات فلا مماثلة بين الله تعالى وبين الحوادث ولو في وجه من الوجوه، قال الله تعالى "ليس كمثله شيء" وقال تعالى "ولم يكن له كفواً أحد" فإذا وجدت في كلام الله أو كلام رسوله ما يوهم المماثلة فلا تعتقد ظاهره بل نفوضه الى الله كما عليه السلف او نؤوله بما يليق به تعالى كما عليه الخلف

ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهي مماثلته للحوادث بان يكون جرماً²⁰ او عرضاً يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم أو له هو جهة أو يتقيد بمكان أو زمان²¹ أو تتصف ذاته العلية بالحوادث أو يتصف بالصغر أو الكبر أو يتصف بالاغراض في الافعال والاحكام

فيجب على كل مكلف أن يعتقد أنه تعالى مخالف للحوادث لا مماثل لها (تنبيهان : الاول) ان افعاله تعالى واحكامه وان كانت منزهة من الغرض لكن لا تخلو عن حكمة وان لم تصل اليها عقولنا لانها لو لم تكن لحكمة لكانت عبثاً وهو محال عليه تعالى والفرق بين الغرض²² والحكمة ان الغرض يكون مقصوداً من الفعل او

19- (قوله مخالفته للحوادث) وانما اضاف المخالفة لله دون الحوادث اشارة الى ارتفاع المولى واستعلائه على غيره وانه هو المخالف لغيره فلو اضافها للحوادث لربما توهم استعلاء غيره عليه وانه هو المخالف له تعالى لان المخالفة بحسب العادة تسند للاعلى دون الادنى فيقال خالف السلطان الوزير دون العكس واعلم ان الممكن اعم من الحادث لان الممكن ما استوى وجوده وعدمه وهو صادق بالممكن الوجود بعد عدم وبالممكن المعدوم فان قيل ان المخالفة كما تجب له تعالى بالنسبة للممكن الوجود بعد عدم تجب له بالنسبة للممكن المعدوم الذي لم يحدث فلم خص المصنف المخالفة بالممكن الوجود بعد عدم فالجواب ان المماثلة انما تتوهم فيمن شاركه في الوجود وليس ذلك الا في الوجود بعد عدم فلذا خص المخالفة بالحوادث أي الممكنات الموجودات بعد عدم اهدق

20- (قوله بان يكون الخ) فأنواع المماثلة عشرة، الأول: أن يكون جرماً الثاني أن يكون عرضاً يقوم بالجرم الثالث أن يكون في جهة الرابع أن يكون له هو جهة الخامس أن يكون في مكان السادس أن يكون في زمان السابع أن يكون محلاً للحوادث الثامن أن يكون متصفاً بالصغر التاسع أن يكون متصفاً بالكبر العاشر أن يكون متصفاً بالاغراض في الأفعال والاحكام اهد الباجوري والجرم أخص من الذات والذات أعم فكل جرم ذات وليس كل ذات جرماً فبعض الذات جرم كذوات الحوادث وبعض الذات ليس بجرم كذات الله تعالى والجرم يشمل الجسم والجوهر الفرد اهد تهذيب السنوسية

21- (قوله او يتقيد بزمان او مكان) وإنما استحال عليه تعالى التقيد بالزمان والمكان لأنها حادثان فلا يتقيد بهما إلا الحادث مثلها والله سبحانه قديم فوجوده قبل الزمان والمكان فلا يتقيد بواحد منهما ولهذا لا يقال الله في مكان أو زمان لئلا يوهم تقيد بهما نعم يجوز أن يقال الله موجود قبل المكان والزمان ومعهما وبعدهما اهد المارغيني

22- (قوله والفرق بين الغرض الخ) الغرض هو الأمر الباعث على فعل أو حكم ويسمى سبباً باعثاً وعلّة باعثة مثلاً إذا قصدت إخراج الماء من الأرض فحفرتها حتى خرج الماء فالحفر فعل وخروج الماء غرض أي أمر باعث لك على الحفر والحكمة ما يترتب على الفعل أو الحكم ولا يكون باعثاً عليه كالركوب والزينة فإنها الحكمة في خلق الله للخيول والبغال والحمير كما ذكره عز وجل في قوله تعالى « والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة » وإنما لم تكن الحكمة باعثاً لأن صاحبها يعلم قبل أن يصدر منه الفعل والحكم أنها تترتب قطعاً على فعله وحكمه بخلاف

الحكم بحيث يكون باعثا وحاملا عليه والحكمة لا تكون كذلك قاله الباجوري
(الثاني) اذا قال لك الشيطان اذا لم يكن الله في مكان كذا ولا جهة كذا فاين هو
واذا لم يكن على صورة كذا ولا على صفة كذا فكيف هو فاجبه بانه لا يعرف الله الا الله
قاله الشيخ نووي التناري
وقد دل الدليل على وجوب مخالفته تعالى للحوادث الكتاب والسنة وبرهان
العقل

أما الكتاب فقولته تعالى "ليس كمثله شيء" الشورى 11
أما السنة فقولته صلى الله عليه وسلم "يا من لا تراه العيون ولا تخالطه الظنون
ولا يصفه الواصفون ولا تغيره الحوادث" رواه الطبراني
واما برهان العقل فلانه لو ماثل شيئا من الحوادث لكان حادثا مثله وهو محال
ودليل الملازمة ان كل مثلين يجب لكل واحد منهما ما وجب للآخر ويجوز عليه ما جاز
على الآخر ويستحيل عليه ما استحال عليه وقد وجب للحوادث الحدوث فلو ماثلها
مولانا عز وجل لوجب له ما وجب لها من الحدوث ودليل الاستحالة انه قد قام
الدليل على وجوب القدم له تعالى فيكون مماثلته تعالى محالا لانها تؤدي الى المحال وما
ادى الى المحال محال واذا استحالت المماثلة على مولانا سبحانه وتعالى وجب له المخالفة
وهو المطلوب

القيام بالنفس

ويجب في حقه تعالى القيام بالنفس ومعناه انه تعالى لا يفتقر الى محل أي ذات²³
يقوم بها ولا الى مخصص أي موجد فمعنى القيام بالنفس شيئا من عدم افتقاره الى المحل
وعدم افتقاره الى المخصص فباستغنائه عن المحل يلزم ذاتا لا صفة لان الصفة لا بد ان
تقوم بمحل وباستغنائه عن المخصص يلزم ان يكون قديما لا حادثا لان الحادث لا بد
له من محدث فالله تعالى ليس صفة ولا ذاتا حادثا بل هو ذات قديمة متصفة بصفات
قديمة

(تنبيهات : الاول) ان المعبود هو الموصوف بالصفات لا الصفات ولا الذات
والصفات فمن عبد الصفات او الذات والصفات كفر قاله في فتح المجيد

صاحب الغرض فإنه يريد ويقصد من فعله وحكمه حصول غرضه ولا يعلم هل يترتب
غرضه عليها أو لا يترتب ألا ترى إلى حافر الأرض ليخرج الماء فإنه يريد ويقصد من حفره
خروج الماء ولا يعلم هل يخرج الماء أو لا يخرج، والله تعالى قد سبق علمه في الأزل بأفعاله
وأحكامه وبما يترتب عليها فلا تكون الأمور المترتبة على أفعاله وأحكامه حاملة له عليها اهـ
المارغيني واعلم أن اللام المذكورة في القرآن في مواضع كثيرة ومنها قوله تعالى « وما خلقت
الإنس والجن إلا ليعبدون » تسمى لام العاقبة ولا تسمى لام التعليل فليست عبادة الإنس
والجن هي التي دفعت الله تعالى إلى خلقهم لأن هذا يلزم منه أن الله تعالى محتاج إليهم لكي
يعبدوه وهذا باطل ومعنى الآية وما خلقت الإنس والجن إلا ليعقب ذلك العبادة أو إلا
لأمرهم بالعبادة والعبادة تكمل الإنس والجن ولا تكمل الله خالق الإنس والجن اهـ تهذيب
السنوسية

23- (قوله ذات) أي ذات أخرى غير ذاته العلية فالمراد بالمحل هنا الذات التي تقوم بها الصفات لا
المكان الذي تجاوره الاجسام اهـ ذريعة لان ذلك علم من المخالفة للحوادث اهـ تحفة المريد

(الثاني) ان سلب الافتقار الى المحل والمخصص يستلزم سلب جميع الافتقارات من الافتقار للوالد والولد والصاحبة والمعين فاذا القيام بالنفس هو عبارة عن الغنى المطلق

(الثالث) ان الاقسام الموجودات اربعة الاول قسم غنى عن المحل والمخصص وهو ذات الله تعالى والثاني قسم مفتقر اليهما وهو الصفات الحادثة والثالث قسم مفتقر الى المخصص دون المحل وهو اجرامنا والرابع قسم قائم بالذات ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى ولا يجوز ان يقال في هذا القسم مفتقر لمحل لما في هذا التعبير من اساءة الادب وذلك لايهام حدوث القديم لان الافتقار فقد امر يحتاج الى حصوله ولان المحل يوهم الحلول وهو ملاقة موجود لموجود كملاقة السواد للجسم ويسمى السواد حالا والجسم محلا والمتكلمون لا يقولون ان صفات الله تعالى حالة في الذات بل قائمة بها بمعنى الاختصاص الناعت ولا يجوز ان يقال ذاته تعالى محل لصفاته وان كان مجازا

ويستحيل في حقه تعالى ضده وهو الاحتياج الى المحل والمخصص فيستحيل على الله تعالى أن يحل بذات كما تحل الصفة في موصوفها كما تدعيه النصارى والباطنية فالنصارى قالوا حل الإله بذات عيسى والباطنية قالوا: الولي الكامل يحل الله فيه ومثل الحلول في الاستحالة الاتحاد وهو صيرورة الشئ شيئا واحدا والقول بالحلول والاتحاد كفر بإجماع المسلمين قال في الإضاءة

ولا تصغ لمذهب النصارى أو من إلى دعوى حلول صارا
وذاك كالقول بالاتحاد نحلة أهل الزيغ والإحاد
وموهم المحذور من كلام قوم من الصوفية الأعلام
جريا على عرفهم المخصوص يرجع بالتأويل للنصوص

واما برهان وجوب استغنائه تعالى عن المحل فلانه لو احتاج الى محل أي ذات يقوم بها لكان صفة وهو محال ودليل الملازمة انه لا يحتاج الى المحل الا الصفة ودليل الاستحالة انه تعالى متصف بصفات المعاني والمعنوية والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية²⁴

واما برهان وجوب استغنائه تعالى عن المخصص فلانه لو احتاج الى مخصص أي موجد لكان حادثا وهو محال ودليل الملازمة انه لا يحتاج الى المخصص الا الحادث ودليل الاستحالة انه قد قام الدليل على وجوب القدم له تعالى فيكون احتياجه تعالى الى المحل والمخصص محالا لانه يؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال الاحتياج على مولانا سبحانه وتعالى وجب له القيام بالنفس وهو المطلوب

الوحدانية

ويجب في حقه تعالى الوحدانية²⁵ في الذات وفي الصفات وفي الافعال ومعنى

24- (قوله بصفات المعاني ولا المعنوية) واما الصفات السلبية كالقدم والنفسية كالوجود فلاريب في اتصاف الصفة كالقدرة بها اهـ الباجوري فالقدرة مثلا تتصف بالقدم وغيره من السلوب وبالوجود اهـ الشرقاوي

25- (قوله الوحدانية) بفتح الواو وكسرها اهـ فتح المجيد والقياس كسر واوها مأخوذ من وحد يحد

الوحدانية في الذات²⁶ انها ليست مركبة عن اجزاء متعددة وانه ليس هناك ذات تشبه ذاته تعالى ومعنى الوحدانية في الصفات انه ليس له صفتان فاكثر²⁷ من جنس واحد كقدرتين وهكذا وليس لغيره صفة تشبه²⁸ صفاته تعالى ومعنى الوحدانية في الافعال انه ليس لغيره فعل من الافعال²⁹ فلا تأثير للاسباب العادية في مسبباتها لا بطبعها ولا بقوة اودعها الله فيها بل هي اسباب عادية يخلق الله ما يشاء معها لا بها وكذا القدرة الحادثة لا تؤثر فيما تعلقت به بل هي مقارنة له فقط³⁰ واقترانها به هو المسمى بالكسب (تنبيه) ان العقلاء على اربعة اقسام فمنهم من اعتقد ان الاسباب العادية تؤثر في مسبباتها بطبعها وذاتها وهذا كافر اجماعا ومنهم من اعتقد ان الاسباب العادية تؤثر في مسبباتها بقوة اودعها الله فيها وهذا في كفره قولان والصحيح عدم كفره ومنهم من اعتقد ان المؤثر في المسببات العادية كالحراق والري والشبع هو الله الا انه يعتقد ان الملازمة بين الاسباب والمسببات عقلية لا يمكن تخلفها وهذا غير كافر اجماعا الا ان هذا الاعتقاد جهل وربما جره ذلك الجهل الى الكفر لانه يلزمه انكار ما خالف العادة فربما انكر البعث وحياء الموتى فيكفر ومنهم من يعتقد ان المؤثر في المسببات العادية هو الله وان الملازمة بين الاسباب والمسببات عادية يمكن تخلفها وهذا الاعتقاد هو

- حدة كعدة ولكن المسموع الفتح اهـ الشرقاوى
- 26- (قوله ومعنى الوحدانية في الذات الخ) فالوحدانية في الذات نفت الكمين المتصل في الذات والمنفصل فيها اهـ كفاية العوام
- 27- (قوله انه ليس له صفتان الخ) فليس له تعالى الا قدرة واحدة وارادة واحدة وعلم واحد اهـ كفاية العوام فليست قدرته متعددة ولا ارادته كذلك ولا علمه فقدرته التي يوجد بها الصغير هي التي يوجد بها الكبير وارادته التي يريد بها القليل هي التي يريد بها الكثير وعلمه الذي يعلم به الكثير هو الذي يعلم به القليل اهـ الدر الفريد
- 28- (قوله وليس لغيره صفة تشبه الخ) فليس لاحد قدرة كقدرته تعالى ولا ارادة كارادته تعالى الى آخر الصفات اهـ الدر الفريد أي لا يضر مجرد الموافقة في التسمية كأن يكون لغير الله قدرة وارادة وانما الذي يضر ان يكون لاحد صفة تشبه صفته تعالى اهـ الباجورى فالوحدة في الصفات نفت الكم المتصل والمنفصل فيها اهـ كفاية العوام
- 29- (قوله انه ليس لغيره فعل) فليس لاحد من المخلوقات فعل من الافعال سواء كانت اختيارية او اضطرارية وانما له في الفعل الاختيارى مجرد الكسب اهـ الدر الفريد ولا تفسر الوحدة في الافعال بقوله ليس لغير الله فعل كفعله لانه يقتضى انه لغير الله فعل لكنه ليس كفعل الله وهو باطل بل هو الله تعالى الخالق للافعال كلها اهـ كفاية العوام وما يظهر من الأفعال على يد الخلق إنما لهم فيها الكسب وهو مقارنة القدرة الحادثة للفعل عند وجوده فإذا أراد الإنسان فعلا كالقيام مثلا فالله تعالى هو الذي يخلق ذلك القيام ويخلق لذلك العبد قدرة تصاحبه عند وجوده وتلك القدرة لا تأثير لها في القيام وإنما هي مصاحبة له وهكذا جميع الأفعال (والله خلقكم وما تفعلون) اهـ تهذيب والحاصل ان الوحدانية الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال تنفى كموما خمسة اهـ نووى التنارى قال بعضهم ولا يتصور في الافعال كم متصل وليس كما قال بل يتصور فيها الكم المتصل ومعناه ان يكون لله تعالى شريك معاون في فعل من الافعال فهذا منتف عنه تعالى ايضا اهـ الدر الفريد والحاصل ان الكموم ستة وكلها منفية بالوحدانية اهـ فتح المجيد
- 30- (قوله بل هي مقارنة له) وبيان ذلك أن الله تعالى إذا أراد خلق فعل اختياري في العبد مثلا كالقيام والقعود والمشي فإنه جل وعلا يخطره ببال العبد ويجعل لخلقه سببا وهو اختياره لذلك الفعل أي إرادته له وميله إليه فإذا اختاره وتوجه إليه خلقه الله فيه وخلق له معه قدرة تقترن به من غير أن يكون لها فيه تأثير فهي كالأسباب العادية يخلق الله الفعل معها لا بها اهـ الصفاقسى

المنجى عند الله وهو اعتقاد اهل السنة قاله ابن عرفة ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو التعدد بمعنى التركيب في الذات او الصفات او وجود نظير في الذات او الصفات او الافعال

واما برهان وجوب الوجدانية له تعالى فلانه لو كان متعددا لم يوجد شيء³¹ من هذه المخلوقات وهو بين البطلان لانه موجود بالعيان والمشاهدة فيكون التعدد عليه تعالى باطلا لانه يؤدي الى البطلان وما ادى الى البطلان باطل واذا بطل التعدد وجب له تعالى الوجدانية وهو المطلوب

(تنبيهات : الاول) ان بحث الوجدانية اشرف مباحث هذا الفن ولذلك كثر التنبيه عليه في القرآن العظيم

(الثاني) هذه الصفات الخمس تسمى سلبية وهى التى معناها سلب ونفى فليس المراد بكونها سلبية انها مسلوقة عن الله بل المراد انها سلبت امرا لا يليق به تعالى (الثالث) التحقيق ان الصفة السلبية مباينة للسالبة لان السلبية مادل لفظها على سلب نقص مطابقة والسالبة مادل لفظها على سلب نقص التزاما كالقدرة وما معها من صفات المعانى فلفظ القدرة يدل مطابقة على صفة يتأتى بها ايجاد الممكن ويدل التزاما على سلب العجز اهـ الملو

(الرابع) ان الصفات السلبية لا تنحصر على الصحيح لان النقائص لانهاية لها وكلها منفية عليه تعالى وهذه الخمسة اصولها قاله الشيخ نووى التنارى

القدرة

ويجب في حقه تعالى القدرة ومعناها صفة وجودية³² قديمة قائمة بذاته تعالى³³

31-(قوله لم يوجد شيء الخ) وانما لزم من التعدد عدم وجود شيء من هذه المخلوقات لانه لو كانت ذاته مركبة من اجزاء فاما ان تقوم صفات الالهية بكل جزء او ببعض دون البعض الآخر او بالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم اما الاول فلان كل جزء يكون الها فيلزم التمانع كما في تعدد الالهين الآتى وذلك مؤد للعجز المستلزم لعدم وجود شيء من العالم واما الثانى فلانه لا اولوية لبعض الاجزاء على بعض وحينئذ فلا تقوم به اوصاف الالهية وذلك يستلزم عجز جميعها المستلزم لما مر واما الثالث فلانه يلزم منه عجز كل جزء على الانفراد وعجزه يوجب عجز سائر الاجزاء وذلك يؤدي عجز المجموع المستلزم لما مر وكذلك لو كان له تعالى شريك في الالهية فاما ان يتفقا واما ان يختلفا وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم اما الاول فلانه يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد ان اوجدها معا من غير معاونة وعجزهما ان اوجدها معا معها وتحصيل الحاصل ان اوجدها مرتبا والترجيح بلا مرجح ان اوجد احدهما البعض والآخر البعض وكل منها محال وهذا يقال له برهان التوارد لتواردتهما على شيء واحد واما الثانى فلانه يلزم اجتماع النقيضين ان نفذ مرادهما وعجزهما ان لم ينفذ مراد واحد منهما وكذا ان نفذ مراد احدهما دون الآخر لان الذى لم ينفذ مراده عاجز بلا ريب ويلزم منه عجز من نفذ مراده للمماثلة للآخر العاجز وكل منهما محال ويقال لهذا برهان التمانع ويقال له برهان التوارد لتمانعهما وتخالفهما وكذا لو كان له تعالى صفتان فاكتر من جنس واحد او كان لغيره صفة تشابه صفته تعالى للزم ماسبق فيما لو كان هناك الهان

32-(قوله وجودية) أى خارجا بحيث تمكن رؤيتها لو كشف عنا الحجاب احتراز عن السلبية والمعنوية اهـ فتح المجيد

- 33- (قوله قائمة بذاته تعالى) ومعنى قيامها بها اتصاف ذاته تعالى بها او تحقق وجودها به تعالى فليس المراد بالقيام قيام الحال بالحال كقيام البياض بالجسم لان ذلك من خواص الحوادث ومعنى تحقق وجودها به انه ليس لوجودها ثبوت وتحقيق الا به تعالى فليس وجودها بالاستقلال وهكذا يقال في جميع صفات المعاني اهـ ففتح لمجيد
- 34- (قوله بها) اشارة الى ان المؤثر هو الله تعالى لا تلك الصفة فان الفاعل هو الموصوف بالصفات كما ان المعبود هو الموصوف لا الصفات فمن عبد الصفات او الصفات والذات كفر اهـ ففتح المجيد فلا تأثير للقدرة في الممكن وانما التأثير لذاته تعالى والقدرة سبب في التأثير فمن اعتقد ان القدرة تؤثر في الممكن بنفسها او هي مع الذات كفر والعياذ بالله تعالى
- 35- (قوله يوجد ويعدم) فتتعلق أي القدرة بالمعدوم فتكون سببا في ايجاده سواء كان عدما اصليا او عارضا كتعلقها بك قبل وجودك فتصير بها موجودا وتعلقها بنا حين البعث وبالموجود فتكون سببا في اعدامه كتعلقها بالجسم الذي اراد الله اعدامه فيصير بها معدوما أي لاشيء اهـ ففتح المجيد وهذا أي ما تقدم من ان القدرة تتعلق بالايجاد والاعدام هو المختار ومقابلته ما لامام الحرمين من انها لا تتعلق الا بالايجاد لا بالاعدام اهـ الشرقاوى فعدم الحوادث واقع بنفسه لا بقدرة اهـ دق فاذا اراد الله عدم شخص منع عنه الامدادات التي هي سبب في بقائه اهـ كفاية العوام أي الامور التي امدته بها وهي الاعراض المسكة اهـ الباجورى فاذا اراد الله تعالى عدمه امسك عنه هذه الاعراض فينعدم لوقته وجوبا والقدرة لا تتعلق بالواجب ونظير ذلك خيط الفتيلة مع الزيت فالجواهر بمنزلة الخيط والاعراض بمنزلة الزيت فانه اذا فرغ طفئت الفتيلة بنفسها ولا تحتاج الى ان يطفئها احد اهـ الشرقاوى والحق ان قدرة الله تعالى عامه التعلق بجميع الممكنات ايجادا واعداما وامدادا اهـ شرح الجوهره
- 36- (قوله كل ممكن) فيه اشارة الى تعلقها الصلوحى القديم وهو صلاحيتها في الأزل للايجاد والاعدام لا الى تعلقها التنجيزي الحادث وهو الايجاد والاعدام بالفعل فيما لا يزال لانها لا تتعلق تعلقا تنجيزيا حادثا بكل ممكن اذ الممكن الذي تعلق علم الله بعدم وجوده كايان أبي جهل لا تتعلق به ذلك التعلق وان تعلق به تعلقا صلوحيا قديما اهـ الباجورى وايضا فيه اشارة الى انها لا تتعلق بالواجب لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل ان تعلق بوجوده او قلب الحقائق ان تعلق بعدمه ولا بمستحيل لعكس ما ذكر اهـ الشرقاوى فلا تتعلق بالواجبات كذاته تعالى وصفاته ولا بالمستحيلات كالشريك له تعالى لان شأن القدرة الايجاد والاعدام وذاته موجودة وصفاته كذلك وايجاد الموجود محال لما فيه من تحصيل الحاصل فلا تتعلق بوجوده تعالى ولا باعدامه لان اعدامه تعالى مستحيل لما يلزم عليه من الفساد وهو قلب الحقائق والمستحيل كشريك البارى معدوم فلا يمكن اعدامه لما يلزم من تحصيل الحاصل ولا ايجاده لما يلزم عليه من قلب الحقائق فاذا قال لك قائل هل الله قادر على ان يتخذ شريكا او زوجة او ولدا فلا تقل له هو قادر على ذلك لان ذلك مستحيل والقدرة لا تتعلق به ولا تقل ليس بقادر لانك تثبت له العجز والعجز عليه تعالى محال وانما تقول هذا مستحيل وقدرته تعالى لا تتعلق بالمستحيل فتنبه لذلك فقدرته لا تتعلق الا بالممكنات لا بالواجبات لا بالمستحيلات اهـ الدر الفريد مع شرحه ولا عجز في عدم تعلقها بهما لأنها ليسا من وظيفتها بل لتوعلقت بهما لزم الفساد لانه يلزم عليه جواز تعلقها باعدام نفسها أي القدرة بل وباعدام الذات العلية وبإثبات الالهية لمن لا يقبلها من الحوادث وسلبها عن من يجب له وهو الله تعالى وأي فساد اعظم من هذا اهـ الشرقاوى وفتح المجيد
- 37- (قوله على وفق الإرادة) أي إن إيجاد الله للممكن وإعدامه له على وفق تعلق إرادته به لأنه تعالى لا يوجد أو يعدم بقدرته إلا ما أراد وجوده أو عدمه من الممكنات، وبهذا تعلم أن تعلق القدرة فرع عن تعلق الإرادة أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل اهـ المارغيني فالتابعة هذه ليست زمانية كما قد يتوهم البعض، بل هي فقط في التعقل، بمعنى أن العقل لا يدرك قادرا إلا مريدا اهـ الصاوى فلا يقال تعلق الإرادة ثم القدرة لان هذا من صفات الحوادث اهـ الدار الفريد

(تنبيهان : الأول) ان القدرة لا تتعلق بالواجبات والمستحيلات³⁸ لا في الازلى ولا فيما لا يزال لا صلوحيا ولا تنجيزيا وانما تعلقت بالممكن³⁹ صلوحيا قديما في الازلى وتنجيزيا حادثا⁴⁰ فيما لا يزال فالقدرة لها تعلقان

(الثاني) الممكنات على أربعة أقسام ممكن وجد وانقضى وممكن موجود الآن وممكن سيوجد في المستقبل وممكن علم الله تعالى أنه لا يوجد كإيمان أبي جهل وغيره من الكفار الذين ماتوا على الكفر وتعلق القدرة والإرادة بكل من الأقسام الثلاثة الأولى قطعاً وأما القسم الرابع ففيه خلاف وضح صاحب إضاءة الدجنة بقوله

فإن يكن علم بنفيه جرى ففي تعلق به خلف سرى
مثاله الإيثار من أبي لهب والتعص للرفيق في ذاك ذهب
أي من يرى تعلقاً به اعتبر إمكانه الأصلي مع قطع النظر
عن غيره ومن نفاه راعى تعلق العلم به امتناعاً

ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو العجز وأما برهان وجوب القدرة له تعالى فإنه لو كان عاجزاً لم يوجد شيء من هذه المخلوقات وهو بين البطلان لأنه موجود بالعيان والمشاهدة فيكون العجز عليه تعالى باطلاً لأنه يؤدي إلى البطلان وما أدى إلى البطلان باطل وإذا بطل العجز وجب له تعالى القدرة وهو المطلوب

الارادة

ويجب في حقه تعالى الإرادة⁴¹ وهي صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى يخصص بها الممكن⁴² بالوجود أو بالعدم أو بالغنى أو بالفقر أو بالعلم أو بالجهل إلى

38- (قوله ان القدرة لا تتعلق بالواجبات والمستحيلات) لأنها إن تعلقت بإيجاد الواجب لزم تحصيل الحاصل، وهذا باطل عقلاً، وإن تعلقت بإعدام الواجب لزم قلب الحقائق، وكذلك المستحيل إن تعلقت بإعدامه لزم تحصيل الحاصل وإن تعلقت بإيجاده لزم قلب الحقائق وكلاهما باطل أه تهذيب ولا يلزم من عدم تعلق القدرة بهما عجز لانها ليسا من وظيفتهما ولأنها لو تعلقت بهما لزم الفساد إذ يلزم عليه تعلقهما بإعدام الذات العلية، وبسلب الألوهية عنها ونحو ذلك، وهذا يعلم سقوط قول بعض المبتدعة إن الله قادر أن يتخذ ولداً، إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً أه الباجوري

39- (قوله وانما تعلقت بالممكن الخ) أي تعلقت صلوحيا قديما في الازلى بكل ممكن وتنجيزيا حادثا فيما لا يزال ببعضه

40- (قوله تنجيزيا حادثا) ومعنى كونه أي التعلق تنجيزيا انه تعلق بالفعل أي بالتحقق لا انه صالح للإيجاد والاعدام فقط والمراد بكون التعلق حادثا انه موجود بعد عدم أه فتح المجيد لا يقال يلزم على حدوثه ان الذات العلية محل للحوادث وهو محال لما يلزم عليه من حدوثها اذ محل الحادث حادث لانا نقول ان التعلق من الامور الاعتبارية وهي ليست بصفة حقيقة حتى يلزم ذلك أه الباجوري واعلم ان حقيقة التعلق طلب الصفة أي اقتضاؤها واستلزامها امرا زائدا على قيامه بمحلها وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو التنجيزى واما اطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الازل لشيء فهو مجاز اذ هذا ليس تعلقا حقيقة أه الدسوقي

41- (قوله الارادة) ويرادفها المشيئة أه التنارى

42- (قوله يخصص بها الممكن) اي وتتعلق الارادة بكل ممكن كالقدرة لكن تعلق القدرة تعلق ايجاد واعدام وتعلق الارادة تعلق تخصيص فلا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل وشمل الممكن الخير والشر فلا يكون في الكون شيء من خير او شر الا بارادته تعالى ولكن يجب علينا الأدب مع الله

غير ذلك⁴³ على وفق العلم⁴⁴
 (تنبيهان : الاول) الارادة غير الرضا فقد يريد الله تعالى ويرضى⁴⁵ كايان ابي بكر
 وقد يريد ولا يرضى كمنحو كفر ابي جهل وقد يرضى ولا يريد كايان ابي جهل
 (الثاني) الارادة لا تتعلق بالواجبات والمستحيلات لا في الازلي ولا فيما لا يزال
 لا صلوحيا ولا تنجيزيا وانما تعلقت بالممكن صلوحيا قديما وتنجيزيا قديما في الازلي
 وتنجيزيا حادثا فيما لا يزال فللارادة ثلاث تعلقات بناء على القول بأن لها تعلقا تنجيزيا
 حادثا قال البيجوري والتحقيق أن ذلك ليس تعلقا مستقلا بل إظهار⁴⁷ للتعلق
 التنجيزي القديم وعلى هذا فيكون لها تعلقان فقط⁴⁶ أحدهما صلوحى قديم⁴⁷ والآخر
 تنجيزي قديم⁴⁸
 ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو الكراهة⁴⁹ وما في معناها من الذهول⁵⁰ او
 الغفلة⁵¹ او بالتعليل⁵² او بالطبع⁵³

- تعالى بان لا ننسب الشرور اليه تعالى الا في مقام التعليم كنسبة خلق الامور الخسيسة اليه تعالى
 فلا يجوز ان يقال في غير مقام التعليم الله خالق القردة والخنزير اهـ التنارى
 43- (قوله الى غير ذلك) أي من الممكنات المتقابلات وهى الوجود والعدم والصفات والمقادير
 والازمنة والامكنة والجهات اشار لها بعضهم بقوله
 الممكنات المتقابلات - وجودنا والعدم الصفات
 ازمنة امكنة جهات - كذا المقادير روى الثقات
 44- (قوله على وفق العلم) أي إن تخصيص الله تعالى للممكن على وفق تعلق علمه تعالى به لأنه جل
 وعز لا يخصص بإرادته إلا ما علم من الممكنات خيرا كان أو شرا، فكل ممكن علم الله تعالى أنه
 يكون أو لا يكون فذلك مراده، وبذلك تعلم أن تعلق الإرادة فرع عن تعلق العلم أي تابع له
 ومتأخر عنه في التعقل اهـ المارغيني ومعنى كون الإرادة متأخرة في التعقل عن العلم، أي أن
 العقل لا يمكن أن يتعقل مريدا إلا كونه عالما، وليس هو ترتبا زمانيا كما قد يتوهم البعض اهـ
 الصاوى واعلم أن تعلقات القدرة والإرادة والعلم مترتبة عند أهل الحق باعتبار التعقل فقط في
 التعلقات القديمة أما في تعلقات الحادث مع القديم كتعلق القدرة التنجيزي الحادث مع تعلقي
 الإرادة الصلوحى والتنجيزي القديمين، وتعلق العلم التنجيزي القديم فالترتيب في الخارج،
 وفي التعقل، لأن تعلق القدرة التنجيزي الحادث متأخر عن هذه التعلقات القديمة ضرورة
 تأخر الحادث عن القديم اهـ شرح الجوهرة
 45- (قوله فقد يريد الخ) فينهما عموم وخصوص من وجه فيتواردان في إيمان أبي بكر وتنفرد
 الإرادة في كفر أبي جهل وغيره من الكفار وينفرد الرضا في الإيمان منهم اهـ
 46- (قوله تعلقان فقط) أي وليس للارادة تعلق تنجيزى حادث وانما هو استمرار للتعلق التنجيزى
 القديم فليس تخصيصا آخر اهـ فتح المجيد
 47- (قوله أحدهما صلوحى قديم) أي بكل ممكن
 48- (قوله والآخر تنجيزي قديم) أي ببعض الممكنات
 49- (قوله الكراهة) الكراهة هنا هي مقابل الإرادة كما ذكرناه وليست مقابل المحبة كما هو بين
 فاللازم أنه لا يوجد شيئا إلا بإرادته ولا يقال إنه تعالى لا يوجد شيئا إلا بمحبته فتأمل فقد
 فسرنا بعض المجسمة بغير هذا ونسبوا إلى الأشاعرة أنهم يقولون أن الله تعالى بما أنه أوجد
 الكفر ولا يوجد شيئا مع كراهيته لوجوده إذن فقد أوجده مع محبته فقالوا إن الأشاعرة يقولون
 إن الله يحب الكفر مطلقا وهو قول باطل كما ترى لأن الكراهة هنا مقابل الإرادة لا مقابل
 المحبة اهـ تهذيب السنوسية
 50- (قوله الذهول) أي يستحيل على الله أن يوجد شيئا من العالم مع الذهول وهو غيوبة الشيء
 بعد العلم به اهـ تهذيب السنوسية
 51- (قوله أو الغفلة) أي يستحيل على الله أن يوجد شيئا من العالم مع الغفلة وهي عدم العلم

واما برهان وجوب الارادة له تعالى فلانه لو كان كارها لكان عاجزا وهو محال ودليل الملازمة انه لو كان كارها لما كان له قدرة لانها فرع عن الارادة في التعقل ولو انتفت عنه القدرة لكان عاجزا ودليل الاستحالة انه قد قام الدليل على وجوب القدرة له تعالى فيكون كراهته تعالى محالا لانها تؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال الكراهة على مولانا سبحانه وتعالى وجب له الارادة وهو المطلوب

العلم

ويجب في حقه تعالى العلم وهي صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى ينكشف بها الاشياء⁵⁴ (تنبيه) العلم تعلق بجميع الواجبات والمستحيلات والجائزات تنجيزيا قديما في الازلي فتعلق العلم كله تنجيزي قديم وليس له تعلق صلوحى قديم ولا تنجيزى حادث⁵⁵ ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو الجهل⁵⁶ وما في معناه كالشك والظن والوهم

- بالشيء مطلقا اهـ تهذيب السنوسية
- 52- (قوله بالتعليل) أى يستحيل على الله أن يوجد شيئا من العالم بالتعليل بأن يكون ذاته تعالى علة مؤثرة لوجود المخلوقات من غير إرادة وقدرة اهـ تهذيب السنوسية واعلم انه قد وقع في كلام أهل السنة التعبير بالتعليل لكن ليس مرادهم به التعليل الذي قالت به الفلاسفة وإنما مرادهم به التلازم بين أمرين عقلا أو شرعا أو عادة اهـ المارغيني اي من غير تأثير العلة في معلولها البتة فاعرف ذلك ولا تغتر بظواهر العبارات فتهلك مع الهالكين اهـ شرح إم البراهين
- 53- (قوله بالطبع) اي يستحيل على الله أن يوجد شيئا من العالم بالطبع بأن يكون ذاته تعالى مؤثرة بالطبع لوجود المخلوقات من غير إرادة وقدرة والفرق بين التعليل والطبع عند القائلين بهما أن الإيجاد بطريق التعليل لا يتوقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع والإيجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك والقول بالتعليل والطبيعة كفر بالإجماع وقولهم إن النار طبيعتها الإحراق باطل لأنه كفر بالإجماع إذ لا فاعل إلا الله وحده وهو الفاعل المختار اهـ تهذيب السنوسية
- 54- (قوله الاشياء) أي من الواجبات والجائزات والمستحيلات اهـ التنارى فتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات فيعلم ذاته تعالى وصفاته بعلمه ويعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها ويعلم المستحيلات بمعنى انه يعلم ان الشريك مستحيل عليه تعالى ويعلم انه لو وجد لترتب عليه فساد اهـ كفاية العوام وانما تعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات لانه ليس من صفات التأثير اهـ الهدى أي بخلاف القدرة والارادة فانها صفتا تأثير فلا يتعلقان الا بالممكن لا بالواجب ولا بالمستحيل اهـ الشرقاوى
- 55- (قوله وليس له تعلق صلوحى الخ) اي والا لزم الجهل لان الصالح لان يعلم ليس بعالم والتنجيزى الحادث يستلزم سبق الجهل وعلم الشيء قبل وجوده على وجه انه سيكون تنجيزى قديم اهـ فتح المجيد
- 56- (قوله ضدها وهو الجهل) سواء كان بسيطا وهو عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به وذلك بان لا يدرك الشيء اصلا لا على ما هو به ولا على خلاف ما هو به او مركبا وهو ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع وانما سموا مركبا لاستلزامه الجهلين وهما الجهل بالشيء أي عدم ادراكه والجهل بانه جاهل مثلا اعتقاد الفلاسفة قدم العالم جهل مركب مستلزم لجهلين عدم ادراكهم لما ثبت للعالم في الواقع ولجهلهم بانهم جاهلون لذلك أي مخطئون في اعتقادهم اهـ دق

واما برهان وجوب العلم له تعالى فلانه لو كان جاهلا لكان كارها وهو محال ودليل الملازمة انه لو كان جاهلا لما كان له ارادة لانها فرع عن العلم في التعقل ولو انتفت عنه الارادة لكان كارها ودليل الاستحالة انه قد قام الدليل على وجوب الارادة له تعالى فيكون جهله تعالى محالا لانه يؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال الجهل على مولانا سبحانه وتعالى وجب له العلم وهو المطلوب

الحياة

ويجب في حقه تعالى الحياة وهي صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تصحح⁵⁷ له ان يتصف بالعلم وغيره من صفات المعاني (تنبيهات : الاول) ان حياته تعالى ليست بروح بل حياته لذاته من غير واسطة شئ زائد عليها كالروح فلذا لا يعتريه الموت بخلاف حياة الحوادث فانها بشئ زائد على ذاتها وهو الروح فلذا يعترى الموت (الثاني) ان الحياة ليست ملزومة للروح عقلا بل يجتمعان عادة ويصح افتراقهما فقد خلق الله تعالى الحياة في كثير من الجمادات معجزة او كرامة من غير ثبوت ارواح لها كتسليم الشجر على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) ان الحياة لا تتعلق بشئ⁵⁸

ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو الموت واما برهان وجوب الحياة له تعالى فلانه لو كان ميتا لكان عاجزا كارها جاهلا وهو محال ودليل الملازمة انه لو كان ميتا لما كان له قدرة ولا ارادة ولا علم لانها فرع عن الحياة في التعقل ولو انتفت عنه الحياة لكان عاجزا كارها جاهلا ودليل الاستحالة انه قد قام الدليل على وجوب القدرة والارادة والعلم له تعالى فيكون موته تعالى محالا لانه يؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال الموت على مولانا سبحانه وتعالى وجب له الحياة وهو المطلوب

السمع والبصر

ويجب في حقه تعالى السمع والبصر⁵⁹ وهما صفتان وجوديتان قديمتان قائمتان بذاته تعالى ينكشف⁶⁰ بهما الموجود⁶¹

- 57- (قوله تصحح) بضم التاء أي تجوز جوازا عقليا اهـ فتح المجيد
58- (قوله لا تتعلق بشئ) أي لا تقتضي أمرا زائدا على القيام بمحلها بخلاف غيرها من صفات المعاني فإنه يقتضي أمرا زائدا على القيام بمحلها، فالقدرة تقتضي مقدورا يتأتى بها إيجادها وإعدامه، والإرادة تقتضي مرادا يتأتى بها تخصيصه والعلم يقتضي معلوما يتضح به، والسمع يقتضي مسموعا يسمع به والبصر يقتضي مبصرا يبصر به والكلام يقتضي معنى يدل عليه اهـ المارغيني
59- (قوله السمع والبصر) انما جمعهما المتكلمون لعدم معرفة ما يميز كلا منهما عن الآخر اهـ الباجوري
60- (قوله ينكشف) اي وتعلقها تعلق انكشاف كتعلق العلم اهـ التناري
61- (قوله الموجود) فهما يتعلقان بكل موجود واجبا كان كذاته وصفاته الوجودية او حادثا

(تنبيهان : الاول) ان الانكشاف الحاصل بالسمع لا يزيد على الانكشاف الحاصل بالبصر وان الانكشاف الحاصل بكل منهما لا يزيد على الانكشاف الحاصل بالعلم لان جميع صفاته تعالى تامة كاملة يستحيل عليها الزيادة والنقص اه تهذيب السنوسية لكن يجب علينا ان نعتقد ان الانكشاف الحاصل بالسمع غير الانكشاف بالبصر وان الانكشاف الحاصل بكل منهما غير الانكشاف الحاصل بالعلم وان لكل من الانكشافات الثلاثة حقيقة يفوض علمها الى الله تعالى وليس الامر على ما نشاهده في العادة من ان السمع يفيد وضوحا فوق العلم وان البصر يفيد وضوحا فوق السمع اه التنارى

(الثاني) ان السمع والبصر تتعلقان بذاته وصفاته الوجودية تنجيزيا قديما وبذوات الكائنات وصفاتها الوجودية صلوحيا قديما في الازلى وتنجيزيا حادثا فيما لا يزال فلها ثلاث تعلقات

ويستحيل في حقه تعالى ضدهما وهما الصمم والعمى
واما برهان وجوب السمع والبصر له تعالى فقوله تعالى وهو السميع البصير

الكلام

ويجب في حقه تعالى الكلام وهو صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى لسيت بحرف ولا صوت⁶²

(تنبيهات : الاول) ان كلامه تعالى يطلق بالاشتراك على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى وعلى الالفاظ الشريفة⁶³ التي انزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويسمى القرآن وهذا الاطلاق حقيقى لا مجازى فمن قال ان هذه السورة ليست من كلام الله يكفر

(الثاني) ليست هذه الالفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى تفهم من تلك الالفاظ الشريفة وانما تلك الالفاظ لها معنى والصفة القديمة القائمة بذاته تعالى لها معنى ومعنى تلك الالفاظ مساو لمعنى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى اه الدر الفريد والتحقيق ان مدلول تلك الالفاظ الشريفة التي نقرأها بعض مدلول

كجميع المخلوقات ولا يتعلقان بالمعدوم ولا بالمحال اه الشرقاوى فالسمع والبصر يتعلقان بذاته تعالى وصفاته وزيد وعمر والحائط يسمع الله تعالى ذواتها ويصرها ويسمع صوت صاحب الصوت ويبصره أي الصوت فان قلت سماع الصوت ظاهر واما سماع ذات زيد وذات الحائط فغير ظاهر وكذلك تعلق البصر بالاصوات لان الاصوات تسمع فقط قلنا يجب علينا الايمان بانها متعلقان بكل موجود واما كيفية التعلق فهي مجهولة لنا اه كفاية العوام
62- (قوله ليست بحرف ولا صوت) لان ذلك من صفات الكلام الحادث وكلامه تعالى قديم اه الدر الفريد

63- (قوله وعلى الالفاظ الشريفة) اي كما يسمى الكلام القديم بكلام الله تسمى الكتب السماوية بكلام الله ولا يجوز أن يقال كلام الله مخلوق أو حادث ويقصد بكلام الله ألفاظ الكتب السماوية لئلا يتوهم من ذلك حدوث الكلام القديم وكذا لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو حادث لأن القرآن يطلق على اللفظ المنزل على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز وعلى الصفة القائمة بذات الله تعالى فربما يتوهم من إطلاق أن القرآن مخلوق أو حادث حدوث الصفة القائمة بذاته تعالى اه المارغيني

الصفة القديمة⁶⁴ لان الصفة تدل على جميع الواجبات والمستحيلات والجائزات والالفاظ الشريفة التي نقرؤها تدل على بعض ذلك اهد التناري (الثالث) ان الكلام يتعلق بما يتعلق به العلم من الواجبات والمستحيلات والجائزات⁶⁵

(الرابع) ان للكلام باعتبار كونه ليس امرا ولا نهيا بل خبرا تعلقا تنجيزيا قديما في الازلي بجميع الواجبات والمستحيلات والجائزات واما باعتبار كونه امرا ونهيا فله تعلق صلوحى قديم بافعال المكلفين في الازلي وتنجيزى حادث فيما لا يزال ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو البكم

واما برهان وجوب الكلام له تعالى فقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما واعلم ان هذه الصفات السبع سميت بصفات المعانى وهى الصفات الوجودية القائمة بموجود الموجبة للحكم⁶⁶

وحاصل صفات المعانى انها تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشىء وهو الحياة وقسم يتعلق بالممكنات فقط وهو اثنان القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو اثنان السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلى وهو العلم والكلام

ويجب في حقه تعالى كونه قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما (تنبيهات : الاول) هذه الاكوان السبعة سميت صفات معنوية وهى الصفات الثبوتية التى ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود لعل⁶⁷

(الثانى) إذا قلنا كونه مريدا وكونه قادرا الخ فهي صفات معنوية وأما بدون كلمة كونه فتصبح أسماء صفات مثل مريد وقادر الخ قاله في تهذيب السنوسية

64- (قوله بعض مدلول الصفة القديمة) أى اذ لو كان القرآن مثلاً دالاً على جميع مدلول الكلام النفسى لساوى علم نبينا علم الله تعالى لانه اعطي جميع علم القرآن وهذا كفر باجماع اهد صاوى

65- (قوله بما يتعلق به العلم الخ) فالواجبات كذاته تعالى وصفاته تعالى ومعنى تعلقه بذاته انه أى الكلام يثبت لها الكمال وينفى عنها النقص قال تعالى "والله بكل شىء عليم" ليس كمثله شىء وهو السميع البصير ومعنى تعلقه بالمستحيلات انه أى الكلام يخبر بنفيها وذلك كالصاحبة والولد قال تعالى "ولم تكن له صاحبة" أى زوجة وقال تعالى "سبحانه ان يكون له ولد" وقال تعالى ولم يكن له شريك فى الملك ومعنى تعلقه بالجائزات انه أى الكلام يخبر بانه أى الله تعالى قادر على ايجادها واعدامها مثلاً قال تعالى "ان الله على كل شىء قدير" اهد الدر الفريد

66- (قوله الموجبة للحكم) والمراد بالإيجاب التلازم وبالحكم المعنوية فالقدرة يلازمها كونه قادرا والإرادة يلازمها كونه مريدا الخ اهد تهذيب السنوسية

67- (قوله لعل) اقول اى وهى صفة معنى اهد وسميت معنوية لأنها منسوبة للمعاني بمعنى أنها ملازمة لها اى كونه تعالى قادرا لازم للقدرة وكونه مريدا لازم للإرادة القائمة بذاته تعالى وهكذا الخمسة الباقية ووجه لزوم هذه الأكوان السبعة للمعاني أن كلا من المعاني صفة وجودية وكل صفة وجودية إذا قامت بموصوف قديم أو حادث لزم أن يكتسب منها حالا لا تثبت له عند عدم تلك الصفة منه فمن قامت به القدرة لزم أن يكتسب حالا وهي أن يكون قادرا على ما تعلق به تلك القدرة ويعبر عن هذه الحال بكونه قادرا وبالقدارية ومن قام به العلم لزم أن يكتسب منه حالا وهي أن يكون عالما بما تعلق به هذا العلم ويعبر عن هذه الحال بكونه عالما وبالعالمية وقس الباقي اهد المارغينى

(الثالث) الصفات المعنوية قال بها⁶⁸ من أثبت الحال وهو القاضي الباقلاني ومن تبعه وذهب الإمام الأشعري والمحققون بنفي الحال والمعنوية عندهم عبارة عن قيام المعاني بالذات ولذلك عد بعض العلماء الصفات الواجبة في حقه تعالى ثلاثة عشر ويستحيل في حقه تعالى اضدادها وهي كونه عاجزا وكارها وجاهلا وميتا واصم واعمى وابكم
واما براهين الصفات المعنوية له تعالى فبراهين صفات المعاني⁶⁹

ما يجوز في حقه تعالى

ويجوز في حقه تعالى إيجاد كل ممكن أو تركه (تنبيه) يدخل في الممكن الثواب للمطيع والعقاب للعاصي وبعثة الرسل إلى العباد والصلاح والأصلح للخلق ورؤية الخلق لله عز وجل في الآخرة
واما برهان كون إيجاد الممكنات أو تركها جائزا في حقه تعالى فلانه لو وجب عليه تعالى شيء من الممكنات عقلا أو استحالة عقلا لانقلب الممكن واجبا أو مستحيلا وهو محال ودليل الاستحالة انه يلزم عليه قلب الحقائق وهو محال فيكون وجوب الممكنات أو استحالتها عليه تعالى محالا لانه يؤدي إلى المحال وكل شيء يؤدي إلى المحال محال واذا استحالة وجوبها أو استحالتها عليه تعالى فثبت جوازها وهو المطلوب

فهذه المذكورات احدى واربعون عقيدة تتعلق بالاله عز وجل عشرون واجبات وعشرون مستحيالات وواحدة جائزة وقد تم القسم الاول من هذه الفن وهو العقائد الالهيات

ما يجب وما يستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام

ويجب في حق الرسل⁷⁰ عليهم الصلاة والسلام الصدق⁷¹

68- (قوله الصفات المعنوية قال بها الخ) اي لم يتفق المتكلمون على ثبوت الحال بل اختلفوا فذهب القاضي الباقلاني ومن تبعه إلى ثبوتها وقالوا إن مدلول الأكوان السبعة من باب الحال فمدلول كونه قادرا عندهم حال قائمة بالذات العلية زائدة على قيام القدرة بذاته تعالى ومدلول كونه تعالى مريدا حال قائمة بذاته تعالى زائدة على قيام الإرادة بها وهكذا باقي الأكوان وذهب الإمام الأشعري والمحققون إلى نفي الحال وقالوا إن مدلول الأكوان السبعة هو قيام صفات المعاني بالذات العلية لا صفات زائدة عليه فمدلول كونه قادرا عندهم هو نفس قيام القدرة بالذات وهكذا باقي الأكوان فعلى المذهب الأول تعد الأكوان السبعة من الصفات لأن مدلولاتها عليه أحوال والأحوال صفات قائمة بالذات زائدة على قيام صفات المعاني بها وأما على المذهب الثاني فلا تعد الأكوان السبعة من الصفات لأن مدلولها الذي هو قيام صفات المعاني بالذات ليس في الحقيقة من الصفات بل هو أمر اعتباري أي أمر ثابت في ذهن المعبر لا في الخارج عنه فعلم مما قررناه أن الخلاف بين المتكلمين إنما هو في مدلول الأكوان السبعة هل هو من الأحوال أو من الأمور الاعتبارية وأما وجوب تلك الأكوان لله تبارك وتعالى فقد أجمعوا عليه كلهم وإنكاره كفر كما صرحوا به فتدبر ولا تغتر وبالله تعالى التوفيق اهـ المارغيني
69- (قوله فبراهين صفات المعاني) اقول اي لكونها ملزومة للمعنوية ودليل الملزوم هو دليل اللازم

ويستحيل عليهم ضده وهو الكذب⁷²
 وأما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو كذبوا لكان خبر
 الله سبحانه وتعالى⁷³ كاذباً وهو⁷⁴ محال ودليل الملازمة ان المعجزة التي خلقها الله تعالى
 على ايدى الرسل نازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدى فى كل ما يبلغ عنى فلو جاز
 الكذب على الرسل لجاز الكذب عليه تعالى اذ تصديق الكاذب كذب ودليل
 الاستحالة ان خبره تعالى انما يكون على وفق علمه والخبر على وفق العلم لا يكون الا
 صادقاً فخبره تعالى لا يكون الا صادقاً فيكون كذب الرسل محالاً لانه يؤدى الى المحال
 وما ادى الى المحال محال واذا استحال عليهم الكذب وجب لهم الصدق وهو المطلوب
 ويجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام الامانة⁷⁵
 ويستحيل عليهم ضدها وهو الخيانة
 وأما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو خانوا بفعل
 محرم او مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة فى حقهم وهو محال ودليل الملازمة أن
 الله قد أمرنا⁷⁶ بالاعتداء بهم فى أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم والله تعالى لا يأمر بمحرم
 ولا مكروه⁷⁷ ودليل الاستحالة انه يلزم عليه الجمع بين النقيضين⁷⁸ فيكون خيانة الرسل
 محالاً لانه يؤدى الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال عليهم الخيانة وجب
 لهم الامانة وهو المطلوب
 ويجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق
 ويستحيل عليهم ضدها وهو كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق⁷⁹

- 70- (قوله فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام) والحق ان كلا من الانبياء والرسل لا يعلم عدته
 الا الله لقوله تعالى "منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك" واعلم ان ما وجب
 للرسل يجب للانبياء الا التبليغ فانه خاص بالرسل اذ النبى لا يبلغ شيئاً من الشرائع اهدق
 71- (قوله الصدق) أى مطابقة خبرهم للواقع والمراد الصدق فى دعوى الرسالة وفى الاحكام
 التى يبلغونها عن الله اهدق
 72- (قوله الكذب) أى عدم مطابقة خبرهم للواقع اهد التنارى
 73- (قوله لكان خبر الله سبحانه وتعالى) والمراد خبره تعالى الحكيمى وهو المعجزة اهد التنارى اي
 لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدى فى كل ما يبلغ عنى فلو جاز
 الكذب على الرسل لجاز الكذب عليه تعالى اذ تصديق الكاذب كذب اهد البراهين
 74- (قوله وهو) أى كون خبره تعالى كاذباً اهد التنارى
 75- (قوله الامانة) وهى حفظ ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمنهى عنه ولو نهى كراهة او
 خلاف الاولى فهم معصومون عن جميع المعاصى المتعلقة بظاهر البدن كالزنا وشرب الخمر
 والكذب وغير ذلك من منهيات الظاهر ومعصومون عن جميع المعاصى المتعلقة بالباطن من
 الحسد والكبر والرياء وغير ذلك من منهيات الباطن اهد التنارى فهى ترجع إلى العصمة التى
 عبر بها بعضهم اهد الباجورى
 76- (قوله ان الله قد أمرنا الخ) قال تعالى "قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبكم الله ويغفر لكم
 ذنوبكم" وقال تعالى "واتبعوه لعلكم تهتدون" وقال تعالى "وما آتاكم الرسول فخذوه"
 وقال صلى الله عليه وسلم "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين رواه الترمذي
 77- (قوله والله تعالى لا يأمر بمحرم) قال تعالى "قل إن الله لا يأمر بالفحشاء"
 78- (قوله بين النقيضين) اي وهما المحرم والطاعة
 79- (قوله ما أمروا بتبليغه للخلق) بخلاف ما أمروا بكتمانهم وما خيروا فيه اهد التنارى فالذى اوحاه
 الله الى الرسل ثلاثة اقسام قسم أمرهم الله بعدم تبليغه وهذا مختص بهم لا يجوز لهم تبليغه
 وقسم أمرهم بتبليغه وهذا القسم قد بلغوه للخلق ولم يكتموا منه شيئاً وقسم خيرهم الله تعالى

واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو كتموا شيئاً مما أمروا بتبليغه للخلق لانقلب المحرم⁸⁰ طاعة في حقهم وهو محال ودليل الملازمة أن الله قد أمرنا بالاعتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم والله تعالى لا يأمر بمحرم ولا يصح ان نؤمر بكتمان العلم لان كاتم العلم ملعون⁸¹ ودليل الاستحالة انه يلزم عليه الجمع بين النقيضين⁸² فيكون كتمان الرسل محالاً لانه يؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحال عليهم الكتمان وجب لهم التبليغ وهو المطلوب ويجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام الفطنة⁸³ ويستحيل عليهم ضدها وهو البلاهة

واما برهان وجوب الفطنة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو انتفت عنهم الفطنة لما قدروا ان يقيموا حجة على الخصم وهو محال ودليل الملازمة ان اقامة الحجة لا تكون الا من الفطن فمن لم يكن فطنا بان كان مغفلاً لا تمكنه اقامة الحجة ولا المجادلة ودليل الاستحالة لان القرآن دل⁸⁴ في مواضع كثيرة على اقامتهم الحجة على الخصم فيكون بلاهة الرسل محالاً لانه يؤدي الى المحال وما ادى الى المحال محال واذا استحالت عليهم البلاهة وجبت لهم الفطنة وهو المطلوب

ما يجوز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام

والجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام الاعراض⁸⁵ البشرية⁸⁶ التي لا تؤدي الى نقص⁸⁷ في مراتبهم العلية كالمرض⁸⁸

- فيه وهذا يجوز لهم فيه التبليغ وتركه اهـ الدر الفريد فالأول يجب علينا الاعتقاد بأنهم قد كتموه والثاني يجب علينا الاعتقاد بأنهم قد بلغوه اهـ تهذيب السنوسية
- 80- (قوله لانقلب المحرم) اقول اي وهو الكتمان
- 81- (قوله لان كاتم العلم ملعون) قال تعالى "ان الذين يكتُمون ما انزلنا من بينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم اللاعنون"
- 82- (قوله بين النقيضين) اي وهما المحرم والطاعة
- 83- (قوله الفطنة) أي الذكاء والحدق بحيث يكون فيهم قدرة على الزام الخصوم وابطال دعاويهم الباطلة اهـ الباجوري
- 84- (قوله لان القرآن دل الخ) كقوله تعالى "وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم" وكقوله تعالى "وجادلهم بالتى هي احسن" أي بما يشتمل على نوع ارفاق بهم اهـ فتح المجيد
- 85- (قوله الاعراض) أي الصفات الحادثة اهـ دق لان الاعراض خاصة بصفات الحوادث واما صفاته تعالى فلا تسمى اعراضاً اهـ الشرقاوى فاحترز بالاعراض عن صفات الالوهية فلا تجوز على الرسل لان الحادث لا يتصف بالقديم اهـ الهدى
- 86- (قوله البشرية) أي التي تصيب البشرية اهـ الشرقاوى اختراز عن صفات الملائكة فانها لا تجوز عليهم اهـ الهدى
- 87- (قوله التي لا تؤدي الى نقص الخ) وقوله لا تؤدي الى نقص احتراز عن الاعراض التي تؤدي الى ذلك كالبلاهة والجذم والبرص اهـ الباجوري
- 88- (قوله كالمرض) مثال للاعراض البشرية اهـ دق اي كالمرض الخفيف كالحمى والصداع وغير ذلك وأما الأمراض المزمنة كالعقار والجذام والبرص الذي تعافه الأنفس والجنون قليله وكثيره والعمى والعوراء وداء الفرج كالجرب والاعتراض والخشاء والعنة فلا يجوز في حقهم اهـ تهذيب السنوسية

واما دليل جواز تلك الاعراض البشرية عليهم الصلاة والسلام فمشاهدة وقوعها بهم⁹⁰ عليهم الصلاة والسلام وفائدة وقوع الأعراض بهم عليهم السلام اما لتعظيم اجورهم⁹¹ باعتبار ما يطرأ على ظواهرهم من الآفات والألام وأما بواطنهم فمنزهة عن ذلك او لتشريع الأحكام كوقوع السهو له عليه الصلاة والسلام في الصلاة لاجل ان يعرفنا احكام السهو فيها او للتسلي عن الدنيا عند فقدانها لأجل كونهم أكرم الخلق أصابتهم الشدائد وكان من دونهم من باقي البشر أخرى فإذا أصابت باقي البشر تسلي هؤلاء بالرسل والخساسة قدر الدنيا عند الله وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لانبياؤه

فهذه تسع عقائد تتعلق بالرسل عليهم الصلاة والسلام اربع واجبات واربع مستحيلات وواحدة جائزة وتسمى بالعقائد النبويات وتقدم إحدى واربعون تتعلق بالاله سبحانه وتعالى فالجملة خمسون عقيدة يجب على كل مكلف معرفتها بادلثها على مامر

وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة والحمد لوهاب العقل والهداية والصلاة على محمد وآله منجى الخلائق من الغواية وأصحابه الذين هم أهل الدراية والحمد لله أولاً وآخراً

تم

89- (قوله ونحوه) أي كالجوع والنوم اهـ دق والجرح والقتل وإذاية الخلق لهم بالقول والفعل والموت والنكاح والطلاق والبيع والشراء والجوع والعطش والسهو في الصلاة فإن هذا كله جائز اهـ تهذيب السنوسية

90- (قوله مشاهدة وقوعها بهم) أي مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم وبلوغ ذلك بالتواتر لغيره اهـ الدر الفريد وليس بعد العيان بيان اهـ الهدى واعلم ان المصاب بتلك الاعراض ظواهرهم فقط اما بواطنهم فلا تصيبها ولا تمنع تعلقها بالرب سبحانه وتعالى اهـ الشرقاوى

91- (قوله لتعظيم اجورهم) ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أشدكم بلاء الانبياء ثم الاولياء ثم الامثل فالامثل ولا يخفى أن مولانا جل وعز قادر أن يوصل اليهم ذلك الثواب الاعظم بلا مشقة تلحقهم عليهم الصلاة والسلام لكن بعدله جل وعلا وعظيم حكمته التي لا تحصرها العقول اختار أن يوصل لهم ذلك الثواب مع تلك الاعراض يفعل مايشاء لا يسئل عما يفعل تبارك وتعالى وهم يسئلون اهـ شرح ام البراهين